

وزارة التموين والتجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٤، بالتفويض،

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية

والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى ماقرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٤/١/١٩ باعتماد الموازنة التخطيطية للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/٣/١٠ ؛

قرر:

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٤٣٦١٨١٥ جنيهاً (فقط أربعة ملايين وثلاثمائة وواحد وستون ألفاً وثمانمائة وخمسة عشر جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معاً مبلغ ٣٧٧٩٤٩٨ جنيهاً (فقط ثلاثة ملايين وسبعمائة وتسعة وسبعون ألفاً وأربعمائة وثمانية وتسعون جنيهاً لاغير) بفائض قدره مبلغ ٥٨٢٣١٧ جنيهاً (فقط خمسمائة واثنان وثمانون ألفاً وثلاثمائة وسبعة عشر جنيهاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/٣/١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن